الشمالية. أشرف شخصياً، وهو في هذا المنصب، على الاعتداءات ضد الأراضي اللبنانية. عين، منذ عام ١٩٧٢، ضابط استخبارات قيادة الشمال، وشارك في حرب تشرين الأول (أكتوبر) وهو في هذا المنصب. وفي أواخر أيام الحرب، تسلم مهمة قائد لواء غولاني بعد اصابة قائده في جبل الشيخ. عاد إلى قيادة لواء غولاني في بداية ١٩٧٤؛ وعين في عام ١٩٧٥ قائداً لمدرسة الضباط. عمل بين سنوات ١٩٧٦ ــ ١٩٧٨، ضابط سلاح المشاة الرئيسي، وسافر في أيلول (سبتمبر) ١٩٧٩ للدراسة في معهد الدراسات الاستراتيجية في جامعة جورج تاون في الولايات المتحدة؛ وعمل منذ نيسان (أبريل) ١٩٨٠، نائباً لرئيس شعبة الاستخبارات في الأركان العامة. حائز على شهادة في التاريخ من جامعة تل ــ أبيب.

العميد عاموس يارون: من مواليد حولون عام ١٩٤٠. التحق بالجيش الاسرائيلي عام ١٩٥٧، في اطار نواة للناحال. تدرج في الخدمة العسكرية حتى عين رئيساً لادارة العمليات في هيئة الأركان العامة عام ١٩٨٠. وبقي في هذا المنصب حتى استلامه مهمته الجديدة كقائد لسلاح المشاة والمظليين.

ويمكن القول ان القاسم المشترك بين الضباط الجدد، هو الاشتراك الميداني في الحروب، وقيادة المعارك، وبخاصة تلك التي تتطلب مهارات معينة في اجتياز الحدود للعمل خلف خطوط المواجهة. وتتطابق هذه المواصفات، مع نمط تفكير شارون في العمل العسكري الذي يعتمد إلى حد كبير، على الاستخدام الواسع للقوات الخاصة (الكوماندوس) في تنفيذ الجزء الأكبر من العمليات الهجومية الخاطفة. ونستطيع أن ندرك المعاني الحقيقية لطبيعة هذه التغييرات في قيادة المنطقة الشمالية، إذا ما تفحصنا التصريحات الأخيرة لشارون، والتي أكد فيها اتباع أسلوب مختلف عن السابق، في حال استئناف المعارك على الحدود اللبنانية ــ الاسرائيلية. والسؤال الذي يطرح هنا هو: هل ستبقى تصريحات شارون مجرد تهديدات دعاوية أم أن الجنوب اللبناني سيشهد سلسلة أخرى من الاعتداءات، وفق النمط الجديد الذي «يبشرنا» به شارون؟ وهل أن اعادة تشكيل الطاقم القيادي هي جزء من الخطة الموضوعة لذلك؟

الصناعة العسكرية

في مناسبات عديدة من العام الماضي (١٩٨١)، كشفت اسرائيل عن انتاج وتطوير عدد كبير من الأسلحة والمعدات العسكرية؛ منها ما صنع في المؤسسات الصناعية العسكرية الاسرائيلية، ومنها ما جرى تطويره وتحسينه في تلك المؤسسات. وفي حقيقة الأمر، أن هناك جملة من الظروف، تدفع اسرائيل إلى زيادة نشاطها في هذا المجال،يمكن تلخيص أبرزها بما يلي:

١ ــ إن اسرائيل، بما تمتلكه من احتياطي ضخم من السلاح القديم، تبحث عن أسواق لتصريف هذا السلاح. ويأتي هذا متلائماً مع «حرج» الادارة الأميركية من بيع السلاح إلى دول عديدة في العالم (بخاصة الدول النامية في افريقيا وأميركا الجنوبية) مما يجعل اسرائيل تلعب دور الوسيط في اتمام مثل هذه الصفقات، بعد إدخال بعض التحسينات عليها، ويتوقع تعزيز هذا الدور، بعد توقيع مذكرة التفاهم الاستراتيجي بين الولايات المتحدة واسرائيل، وتخصيص مبالغ مالية في اطار المساعدات الأميركية لاسرائيل من أجل تطوير صناعة الأسلحة فيها.

٢ ــ يجني سوق بيع السلاح أرباحاً طائلة بالمقارنة مع أية تجارة أخرى. ونظراً للأزمة الاقتصادية في اسرائيل، والتي تنعكس على ميزانية وزارة الدفاع؛ فإن اسرائيل تسعى كي يشكل دخلها من مبيعات السلاح، رقماً هاماً في ميزان التجارة الخارجية الاسرائيلية. ورغم عدم ذكر الاحصاءات الرسمية الاسرائيلية للدخل الوارد من المبيعات العسكرية، فإن بعض الوقائع التي نشرت مؤخراً، تقود إلى كثير من الاستنتاجات. فقد ذكر، مثلاً، أن اسرائيل تنتج نوعاً من القذائف المضادة للدروع منذ العام ١٩٧٧؛ وقد باعت، من هذه القذيفة، إلى دول مختلفة في العالم، ما مجموعه ٣٠٠,٠٠٠ قذيفة بلغ ثمنها ٥٠٠ مليون دولار (**هآرتس**، ١٩٨١/٥/٨). وتبين أيضاً أن الزيارة التي قام بها أريئيل شارون إلى سويسرا قبل أسابيع، كانت بهدف التوقيع على بيع صفقة من تلك القذائف بلغ ثمنها ٧٠ مليون دولار (و.إ.إ.